تحرك عاجل

تزايد المخاوف على صحة ناشط بارز

لا يزال سجين الرأي نبيل رجب محتجزاً رهن الحبس الانفرادي منذ تسعة أشهر، مما يزيد من يزيد من المخاوف بشأن تأثير ذلك على صحته وسلامته. وفي 22 مارس/آذار، تأجلت مرة أخرى محاكمته في القضية المتصلة بتعليقات نشرها على موقع تويتر، وحُدد يوم 17 مايو/أيار 2017 لعقد جلسة المحاكمة. ولا يزال نبيل رجب يواجه المحاكمة أيضاً في قضية منفصلة تتعلق بمقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016.

في 22 مارس/آذار 2017، تأجلت محاكمة **نبيل رجب** أمام المحكمة الجنائية العليا بالعاصمة المنامة إلى يوم 17 مايو/أيار 2017. وقد تأجل النطق بالحكم عدة مرات منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016، حيث كان متوقعاً أن تصدر المحكمة آنذاك حكمها في القضية. ويُحاكم نبيل رجب فيما يتصل بتعليقات نشرها على موقع تويتر وتعليقات أعاد نشرها على الموقع ذاته تتعلق بالحرب في اليمن، وأُخرى تتعلق بادعاءات التعذيب في سجن جو عقب أعمال الشغب التي وقعت في السجن، في مارس/آذار 2015. وإذا ما أُدين نبيل رجب بتلك التُهم، فسوف يواجه عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى 15 عاماً. ويُعتبر نبيل رجب من سجناء الرأي.

ولا يزال نبيل رجب محتجزاً رهن الحبس الانفرادي في مركز شرطة الرفاع الغربي، في جنوب غربي المنامة، منذ القبض عليه في يونيو/حزيران 2016. ولا يزال يعاني من تدهور صحته، حيث يشكو من عدة مشاكل صحية، من بينها اضطراب نبضات القلب ومشاكل أخرى. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق بشأن تأثير الحبس الانفرادي على صحته وسلامته. فعلى مدى أكثر من تسعة أشهر، كانت السلطات تتعمد إبقاء الزنازين المجاورة لزنزانته خالية بما يضمن حرمانه بشكل كامل من التواصل الإنساني. ويُعتبر هذا الحبس الانفرادي لفترة طويلة نوعاً من المعاملة القاسية والمهينة وغير الإنسانية، وقد يُعد بمثابة نوع من التعذيب.

ويُحاكم نبيل رجب أيضاً في قضية منفصلة تتعلق بمقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016. وقد عُقدت الجلسة الرابعة لمحاكمته في هذه القضية يوم 7 مارس/آذار 2017. ورفضت المحكمة طلبات تقدم بها محاموه للإفراج

عنه. ومن المقرر أن تُعقد الجلسة القادمة يوم 3 مايو/أيار 2017. وفي حالة إدانته، فقد يواجه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات إضافية.

كما يواجه نبيل رجب تهمتين أخريين تتعلقان بمقالين نُشرا باسمه، أولهما في صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر/أيلول 2016، والثاني في صحيفة "لوموند" في ديسمبر/كانون الأول 2016. ولا يزال قرار منعه من السفر سارياً، وكان قد فُرض في يوليو/تموز 2015.

يُرجى كتابة مناشدات فورا باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بأن تبادر فوراً، ولحين الإفراج عن نبيل رجب، بإنهاء حبسه انفرادياً وضمان احتجازه في ظروف إنسانية؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 5 مايو/أيار 2017 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الخامس عشر للتحرك العاجل رقم: UA 249/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5776/2017/ar/

تحرك عاجل

تزايد المخاوف على صحة ناشط بارز

معلومات إضافية

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان.

في 12 يوليو/تموز 2016، بدأت محاكمة نبيل رجب بتهم "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية"، وهي تهم نجمت عن تعليقات نشرها على موقع تويتر، وتعليقات أعاد نشرها على الموقع ذاته تتعلق بالحرب في اليمن، وأُخرى تتعلق بادعاءات التعذيب في سجن جو. وقد نفى نبيل رجب هذه التهم جميعها. وقد قُبض على نبيل رجب في حوالي الساعة الخامسة من فجر يوم 13 يونيو/حزيران 2016 من منزله في قرية بني جمرة الواقعة غربي العاصمة المنامة، وذلك على أيدي 15 من رجال الشرطة يرتدون ملابس مدنية، واقتيد إلى الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية. وفي اليوم التالي، اقتيد إلى النيابة العامة، التي وجهت إليه تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة، من خلال مقابلات تليفزيونية، حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيَل من هيبتها واعتبارها". وصدر أمر باحتجازه لمدة 15 يوماً. وفي 26 يونيو/حزيران 2016، وأثناء وجوده في الحجز، علم أنه سيمثل للمحاكمة يوم 12 يوليو/تموز 2016 بسبب التعليقات التي نشرها على موقع تويتر.

وأثناء جلسة عُقدت في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016 للنظر في التهم المتصلة بالتعليقات على موقع "تويتر"، أمرت المحكمة بالإفراج عن نبيل رجب، إلا إن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأعادت القبض عليه فوراً واقتادته إلى الحجز للتحقيق معه بشأن مقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016. ووجهت له النيابة العامة تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة من خلال مقابلات تليفزيونية"، وبدأت محاكمته بهذه التهمة في 23 يناير/كانون الثاني 2017.

وكانت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب قد نُشرت في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، في 4 سبتمبر/أيلول 2016، وصفت الوضع في البحرين ومحاكمته، كما حثَّت إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استجوبت النيابة العامة نبيل رجب، ثم وجهت إليه تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيَل من هيبتها واعتبارها"، وذلك على خلفية مقاله. ولم يُحدد بعد موعد لمحاكمته بهذه التهمة. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقال باسم نبيل رجب في صحيفة

"لوموند"، وبعد يومين خضع للاستجواب في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، ونُسبت إليه تهمة "نشر بيانات وإشاعات وأخبار كاذبة ومغرضة تمثل إساءة لمملكة البحرين ودول مجلس التعاون [الخليجي] ومحاولة للإضرار بعلاقاتها". وقد أُحيلت القضية إلى النيابة العامة، ولكن لا يُعرف ما إذا كان قد وُجه إليه الاتهام رسمياً.

وكان نبيل رجب قد أتم، في مايو/أيار 2014، قضاء حكم بالسجن لمدة سنتين في سجن جو، بتُهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" "دون إخطار مسبق"، وذلك في العاصمة المنامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2012. وصدر قرار بمنعه من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. كما قضى نبيل رجب، في الفترة من إبريل/نيسان 2015 إلى يوليو/تموز 2015، جزءاً من حكم بالسجن لمدة ستة أشهر، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، وذلك لنشره تغريدتين على موقع تويتر في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وقد أُفرج عنه يوم 13 يوليو/تموز 2015، لأسباب صحية بموجب عفو ملكي. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغي قرار منعه من السفر، والمفروض منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا إن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية قد كثَّفت حملتها القمعية على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والتنقل، منذ مايو/أيار 2016، وخاصةً ضد المعارضين السياسيين ومن ينتقدون السلطات.

الاسم: نبيل رجب
النوع: ذكر